١٩ مارس ٢٠١٥

سعادة الدكتور نبيل العربي
الأمين العام لجامعة الدول العربية

(برجاء تقديم نسخة للسادة ملوك ورؤساء الدول العربية)

تحيةً واحترامًا.....وبعد،

بمناسبة انعقاد قمة جامعة الدول العربية، تتوجه إليكم المنظمات الحقوقية في العالم العربي الموقعة أدناه بأطيب التمنيات بالتوفيق لاجتماعكم، آملين أن تسهم القمة العربية السادسة والعشرين[١] في وضع استراتيجيات تتناسب مع التحديات الهائلة التي تواجهها شعوب المنطقة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

لقد تقرر أن تكون مكافحة الإرهاب هي الموضوع الرئيس للقمة العربية، نظرًا لانتشار التطرف العنيف والإرهاب في أنحاء المنطقة العربية، وتمكّنه من اقتطاع مساحات هائلة من دولتي سوريا والعراق وإقامة دولته عليها، فضلًا عن أنه يوجه ضربات مؤثرة تنذر بمخاطر كبيرة في ليبيا ومصر واليمن.

إن القمة العربية يمكن أن تكون فرصة ذهبية لمراجعة السياسات التي قادت العالم العربي إلى هذا الوضع الكارثي غير المسبوق في العصر الحديث، ووضع استراتيجية فعالة؛ بناءً على الدروس المستخلصة. إن التركيز أحادى الجانب على المواجهة الأمنية والعسكرية مع التنظيمات الإرهابية، قد برهن على فشله الذريع على الصعيدين الإقليمي العربي والدولي، وخاصةً منذ سبتمبر ٢٠٠١. إن ميلاد داعش وتوسعها المتسارع هو الابن الشرعي لهذا الفشل ولهذه الاستراتيجية الفاشلة التي تجاهلت الجذور العميقة السياسية والدينية لميلاد هذه الظاهرة في صورتها المعاصرة في هذه المنطقة وتجذّرها، وانتشارها منها إلى مناطق أخرى من العالم.

من الضروري أن يتوقف الملوك والرؤساء العرب بعناية أمام حقيقة عجز المنظمات الإرهابية عن التوطن والتجذر في أية دولة في العالم تُرسى قواعد حكم القانون والنظام الديمقراطي والمساواة للأقليات العرقية والدينية، بينما نجحت هذه المنظمات الإرهابية في اجتياح دولتي العراق وسوريا في أيام، وإقامة "دولة" مترامية الأطراف، مازالت صامدة أمام هجمات تحالف دولي يضم ٦٠ دولة! بل أثناء ذلك تؤسس لها "ولاية" في مصر، وتسيطر على مدينتين في ليبيا!

لم تكن العراق وسوريا صدفةً وضعتها الأقدار في طريق "داعش"، أو نبتًا شيطانيًا، أو وليد مؤامرة دولية مستحيلة، من صنع المستفيدين من ترويجها. فقد قام حكام البلدين بحرث الطريق أمام "داعش". من خلال ممارسة أقسى أشكال الاضطهاد السياسي والعرقي والديني والدموي ضد شعوبهم على مدار عدة عقود من حكم صدام حسين والمالكي والأسدين، الأب والابن، وبقسوة ووحشية لا تقل عن بربرية جرائم داعش. من الصعوبة بمكان تحديد أيهما أقل قسوة ووحشية وبربرية، إبادة المدنيين الأكراد بالكيماوي في شمال العراق، والقصف الجماعي للمواطنين

[١] http://www.mfaconf.gov.eg/

الشيعة في جنوبي العراق والسنة في مدينة حماة بسوريا، أم قطع "داعش" للرؤوس وسبى نساء الأقليات وقتل رجالهم؟ هناك فارق مهم بالطبع، هو أن هؤلاء الحكام لم يتباهوا بجرائمهم أمام الكاميرات مثلما تفعل "داعش" الآن، وأن جامعة الدول العربية صمتت تمامًا عن مذابح هؤلاء الحكام، ثم عادت لتستيقظ على إحدى النتائج التي ترتبت على هذا القمع المنهجي المتواصل لعدة عقود. من ناحية أخرى فقد حرص هؤلاء الرؤساء –وخاصةً صدام حسين وحافظ الأسد– على تقديم خدمات استراتيجية لبعض الدول الكبرى من حين لآخر –على حساب إيران وفلسطين ولبنان– بحيث لا تثير الدول الكبرى صخبًا على جرائمهم. غير أنه تظل الخدمة الاستراتيجية الأكثر أهمية والأبعد مدى، هي التي قدمها هذين النظامين اللدودين "لداعش"!

إن المسئولية التاريخية الملقاة على عاتق الملوك والرؤساء العرب وعلى هذا الاجتماع، تتطلب منهم عدم تجاهل هذه الحقيقة المؤلمة، ومصارحة شعوبهم وأنفسهم بها، وخاصةً أن من بين المشاركين في القمة من يواصل اتباع السياسات نفسها، بل ويوهمون أنفسهم قبل شعوبهم، بأنها الوسيلة المثلى لتجنب مصير سوريا والعراق!

حقيقة ثانية لا تقل إيلامًا، وهى أن الخطاب الديني "لداعش" الموصوف بالتطرف، لا يختلف جوهريًا عن الخطاب الذي ترعاه المؤسسات الدينية التابعة للدولة في عدد من كبريات الدول العربية، وتبثه في مناهجها التعليمية ووسائل إعلامها الديني، ومطبوعاتها التثقيفية التي تُباع لعامة الشعب بثمن زهيد مدعوم من دافعي الضرائب. إن المواطنين ورجال الشرطة والجيش الذين يسقطون كل يوم ضحية الهجمات الإرهابية في عدة دول عربية، قد ساهموا –رغم أنفهم– من خلال ضرائبهم المقتطعة، في نفقات الإعداد الفكري لهذه الوحوش الإرهابية. إن ما يميز الخطاب الديني لبعض الحكومات العربية عن خطاب "داعش"، ليس "الاعتدال" أو "الوسطية" كما يروج الخطاب السياسي لبعض الحكومات العربية، بل في كونه خطابًا يُجرّم انتقاد حاكم البلاد، أيًا كان.

من المفارقات الجديرة بالتأمل، أن القمة ستبت في اقتراح بإنشاء قوة عربية موحدة لمواجهة الإرهاب، يتم تمويلها بشكل مشترك من الخزائن العامة للدول المشاركة. بينما بعض هذه الخزائن يُنفق منها على خطاب ديني متطرف، يُجند بسببه عددًا متزايدًا من الأفراد كل يوم، من العالم العربي ومن خارجه، لحساب المنظمات الإرهابية ذاتها، المقترح إنشاء هذه القوة العربية لمحاربتها! بعض هذه الخزائن يُنفق أيضًا كل يوم على سياسات وممارسات وتشريعات ذات طابع قمعي وتسلطي. الأمر الذي يدفع كل يوم بأعداد متزايدة من المواطنين –إسلاميين وعلمانيين– إلى اليأس والتطرف وانتهاج العنف، ويخلق بيئة مواتية لتجنيد مقاتلين جدد للتنظيمات الإرهابية، التي ستنفق الخزائن نفسها على إنشاء قوة لمحاربتها.

لاشك أيضًا أن فشل المجتمع الدولي في امتلاك الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية الأراضي الفلسطينية المحتلة، قد ساهم في تسهيل مهمة التنظيمات الإرهابية في تجنيد مقاتليها وأنصارها.

أخيرًا،... فإن المنظمات الموقعة تدعوكم إلى تعديل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وموائمتها مع المعايير الدولية، حيث أنها تمثل تهديدًا خطيرًا لحقوق الإنسان؛ في الوقت نفسه الذي فشلت فيه في وضع حد للنشط الإرهابي في العالم العربي.

نأمل أن تكون قرارات القمة العربية على مستوى التحديات التي تواجهها شعوب هذه المنطقة من العالم.

أطيب التمنيات لكم و لاجتماعكم بالتوفيق،

المنظمات الموقعة:

١. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – مصر
٢. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية – مصر
٣. جمعية النساء الديمقراطيات – تونس
٤. جمعية حقوق الإنسان أولاً بالسعودية – السعودية
٥. جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان – البحرين
٦. جمعية يقظة من أجل الديمقراطية و مدنية الدولة – تونس
٧. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان – تونس
٨. الشبكة الليبية للدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان – ليبيا
٩. اللجنة من أجل الحريات و حقوق الإنسان في تونس – تونس
١٠. مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان – مصر
١١. المرصد السوداني لحقوق الإنسان – السودان
١٢. مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان – اليمن
١٣. مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب – مصر
١٤. مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان – سوريا
١٥. مركز هشام مبارك للقانون – مصر
١٦. مصريون ضد التمييز الديني – مصر
١٧. المفوضية المصرية للحقوق والحريات – مصر
١٨. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – تونس
١٩. المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان – فلسطين
٢٠. منظمة يمن للدفاع عن الحقوق و الحريات الديمقراطية – اليمن
٢١. منظمة الرحمة الليبية للدفاع عن المهجرين قسريًا – ليبيا
٢٢. المنظمة الليبية للقضاة – ليبيا
٢٣. المنظمة الليبية للمساعدة القانونية – ليبيا
٢٤. المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة – مصر
٢٥. مؤسسة قضايا المرأة المصرية – مصر
٢٦. الهيئة المغربية لحقوق الإنسان – المغرب